فـــي بعض أقطارها ، مزاج الحاكم الفرد ، محور كل شيء .

وإن كان لا بدّ من قراءة للنتائج ، حيث لا بدّ من تقييم الممارسة الديمقراطية التي نتحدث عنها ، فاننا نشير ، تحديداً ، الى النقاط التالية :

١ ـ امكن ، دون شك ، ومن خلال الجو الديمقراطي الذي ساد اعمال مؤتمر حركة فتح صيانة وحدة الحركة وتعزيز وتمتين أواصرها . الأمر الذي يدفع الى الاستنتاج ، دونما تردد ، بأن طريق الوحدة الوطنية انما يمر عبر الديمقراطية وعبر الحوار الديمقراطي ، وبدون ذلك فليس ثمة وحدة .

٢ ـ اسقط المؤتمر الادعاءات والذرائع التي لوح بها اعداء الديمقراطية في الوطن العربي ، طويلاً وكثيراً . والتي تمركز مضمونها في زعم واحد مفاده أن الديمقراطية تقسم الشعب وتمزقه شيعاً واحزاباً وتيارات .

ولم يسقط المؤتمر هذا الزعم فحسب وإنما أثبت صحة العكس ؛ إذ بالديمقراطية تجمع التيارات والاتجاهات ، ومن خلالها يتعايش الكل في واحد ، وتمضي المسيرة الى غايتها. فالديكتاتورية وحدها تقسم وتفرق ، وفي ظلها يتربى المنافقون ، وعلى هامشها يتعيَّش الانتهازيون ويرتزق المرتزقون ، وتحتدم الصراعات الفكرية والسياسية ، وتترعرع النزعات الاقليمية والقبلية .

٣ ـ استطاع المؤتمر ، بالممارسة الديمقراطية ايضاً ، ان يخرج متفقاً على برنامج سياسي وتنظيمي متقدم . مثّل القاسم المشترك لطموحات ووعي الاغلبية الساحقة ؛ ومن نافل القول أنه بدون الممارسة الديمقراطية ما كان لمثل هذين البرنامجين ، تحديداً ، والبرامج الأخرى ، عموماً ، ان تخرج الى دائرة الضوء .

وكي نخرج من العموميات الى قليل من التفصيل نقول : إن البرامج التي تحققت من خلال الحوار الديمقراطي ، خصوصاً البرنامج السياسي ، قد اربكت الخطط الاميركية التي وضعت على اساس النصائح والاوهام التي قدمها اعوان الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة ؛ للادارة الاميركية ، والتي اشارت كلها الى أن تدجين الثورة الفلسطينية يسير في طريقه المرسوم ، وأن ليس عليهم إلا الانتظار ليقطفوا الثمار . ولقد أجاب مؤتمر فتح على هذا فبدد الأوهام التي وقعت في أذهان حكام واشنطن ، وكانت مفاجأة لهم لم يتمالكوا انفسهم أمامها ، فخرجت التصريحات وردود الفعل الاميركية ، بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من انتهاء اعمال المؤتمر ، لتعبر عن خيبة الأمل والغضب ، وأشياء أخرى نقرأها بين السطور وخلفها .

٤ ـ القت الديمقراطية على المؤتمرين مسؤولية كاملة تجاه كل الامور والقضايا والقرارات والبرامج التي جرى الاتفاق عليها . ويمكن تسمية هذه المسؤولية بالمسؤولية التضامنية ، التي يكون فيها الفرد مسؤولا عن الكل ، والكل مسؤولا عن الكل . ولم يكن الوصول الى مثل هذه المسؤولية التضامنية ممكناً في غياب الممارسة الديمقراطية ، فبدونها يلقي الواحد بمسؤوليته على الآخر ، والآخر على الآخرين ، وتصبح حماية المقررات والبرامج مسؤولية اختيارية . وهذا ما قصدناه ، قبل قليل ، بقولنا : ان الديكتاتورية او التفرد في